المقدمة حول الموضوع والحالة في مستهل طرحي، أتناول في هذا البحث أثر الدين العام على السياسات المالية للدول، مع تعزيز التبعية للمعايير التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية. ركزتُ في هذا العمل على توضيح أن ارتفاع الدين العام لا يقتصر تأثيره على الموازنة العامة فحسب، تناولتُ أيضًا دراسة حالة اليابان، حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي أكثر من 230%، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أزمة الديون السيادية في العالم العربي، حيث يتم الاقتراض أحيانًا دون وضع ضوابط تشريعية دقيقة تحدد سقف الدين أو تنظّم آليات الإنفاق. فإن شح الشفافية والإفصاح عن بيانات الدين العام يضعف أدوات الرقابة البرلمانية بشكل ملحوظ. ما يقلص قدرة الحكومات على تمويل الخدمات الحيوية كالتعليم والصحة. مما يؤدي إلى تراجع العدالة الضريبية وزيادة هشاشة الأوضاع المالية. رؤيتي الشخصية والحلول المقترحة من وجهة نظري، جوهر المشكلة لا يكمن في وجود الدين العام بحد ذاته، يصبح الدين عبئًا حين يتم توجيهه لتمويل نفقات استهلاكية بدلاً من مشروعات إنتاجية تدر عوائد مستقبلية. أرى أن الحلول تبدأ بتطوير الأطر القانونية التي تنظم الاقتراض وتعزز مبدأ الشفافية من خلال نشر التقارير المالية الدقيقة حول حجم وسنوات استحقاق الدين. فهناك حاجة لإصلاحات تعيد التوازن إلى النظام الضريبي بحيث يكون أكثر عدالة وترفع العبء عن الشرائح الأدنى دخلًا بتقليل الاعتماد على الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل السكان. علاوة على ذلك، مع الالتزام بتنويع مصادر الدخل الوطني لتخفيف الاعتماد المكثف على القروض الخارجية، خصوصًا في الدول ذات الأزمات الهيكلية الاقتصادية. الدروس المستفادة من خلال تحليل هذا الموضوع، أدركت أهميته كمحور يؤثر بشكل مباشر على السيادة الاقتصادية وقدرة الدولة على اتخاذ القرارات المستقلة. اتضح لي أن غياب الرقابة المحكمة والشفافية يزيد من احتمالية التوسع العشوائي في الدين العام على حساب الاستدامة المالية طويلة الأمد.

Summarized by © lakhasly.com